

مقدمة

إن مرور ربع قرن كامل على قيام ثورة ٢٣ يوليو ، وما انتهت إليه هذه الثورة التي كانت توصف بأنها « مستمرة » إلى مرحلة من « الاستقرار » اتخذت شكل انتقال من « الشرعية الثورية » إلى « الشرعية الدستورية » في ظل ثورة التصحيح - أمر يحتاج إلى أن نقف عنده بالتأمل والتحليل والنقد والتقويم .

وليس في نيتي أن أستعرض تاريخ الثورة ومراحلها بإنجازاتها الرائعة وكبواتها الأليمة ، أو ما اصطلاحنا على تسميته في قاموسنا السياسي الحديث : « الإيجابيات » و« السلبيات » . فهذه مهمة لا يمكن أداؤها الأداء الصحيح الموضوعي إلا بناء على الوثائق التي تحقّقها لجنة تاريخ الثورة ، والتي لا أتوقع لها أن تفرغ من مهمتها قبل سنوات .

ولكنني أود أن أعرض لتجربة السنوات الأخيرة التي بدأت في ١٥ مايو ١٩٧١

والتي عبر عنها في بداية الأمر بأنها « حركة تصحيح » لمسار ثورة يوليو ثم وصفت بعد حرب أكتوبر بأنها « ثورة تصحيح » اكتملت لها مقومات الثورة . فنحن مازلنا نعيش هذه السنوات ، بل ربما كان لى دور فيها ، وهى سنوات لا يوجد بشأنها ما هو خاف ، مما قد يحتاج لجلالته الكشف عن وثائق أو سماع شهود . .

ومع ذلك فإن تقويم تجربة السنوات الأخيرة قد يقتضى منى فى كثير من الأحيان الرجوع إلى تجربة السنوات التى سبقتها ، فلا يمكن أن تفصل السنوات التى بدأت فى ١٥ مايو ١٩٧١ عن السنوات التى سبقتها ، وهى فى النهاية مرحلة من مراحل ثورة ٢٣ يوليو . . وفى هذه الحدود وحدها قد يكون تناولى لما سبق .

وسأحاول ألا أبدي رأياً إلا بعد أن أقدم الوقائع الصحيحة التى يمكن أن يبنى عليها الرأى . . وإنى قابل سلفاً لأى اختلاف فى الرأى بل متوقع له . ولكن ما أرجوه أن يتحقق أقل قدر من الاختلاف حول « الحقائق والوقائع » ليتسع المجال لأوسع قدر لاختلاف الرأى حول ما يمكن استخلاصه من هذه الحقائق والوقائع . إن هناك من يقول مثلاً إن ثورة التصحيح فى حقيقتها بداية لتصفية الاشتراكية التى تطورت إليها ثورة ٢٣ يوليو فى الستينيات . . بل هناك من يصفها بأنها « ثورة على الثورة » أو « ثورة مضادة » ، وهناك من يحلوه التفرقة بين ما يسميه « مراجعة للتصحيح » وبين ما يسميه « تراجعاً للتغيير » . . بل إننا إلى عهد قريب وفى معرض الدفاع عن التصحيح . . عرضنا من خلال وثائق مطبوعة للاتحاد الاشتراكى نظرية أن هناك فارقاً بين « المراجعة » و « التراجع » . « فإذا كان التراجع يعنى التزول عن المبادئ والأهداف فإن المراجعة تعنى ، حفاظاً على المبادئ والأهداف ، إعادة النظر فى الأساليب والسياسات » ، ثم تمضى هذه الوثيقة فتؤكد بشكل قاطع « بما لا يدع مجالاً للشك أو للتشكيك التزامنا الكامل بمبادئنا ، ثورتنا » .

(من ورقة المؤتمر المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب - المتغيرات الدولية وتأثيرها فى مسار العمل الوطنى - القاهرة ٤ أغسطس ١٩٧٣)

وإني أرجو لهذه الدراسة التي أقدمها ألا تقع في إسار التعبيرات التي تتسم بالتعميم . فكل الاصطلاحات والشعارات التي حذقناها على مدى خمسة وعشرين عاماً قد تكون استخلاصاً خاطئاً إذا بنيت على مقدمات غير صحيحة أو غير دقيقة . . وهب أن بعض المفاهيم الجديدة المطروحة تعد تراجعاً عن مفاهيم سابقة . . فهل يكفي ذلك وحده لنقدها ؟

إنني لا أريد للنقاش أن يبدأ من مسلمات مفترضة مثل أن يكفي بعضنا بأن يقول إن تشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية . . ردة عن الاشتراكية . . وبالتالي فهو إجراء يستوجب التقدير . . فيجىء الرد . . عفويا وأشبه برد فعل تلقائي . . مكتفياً بالقول بأننا لا نريد « اشتراكية توزيع الفقر » أو أن « الاتحاد السوفيتي نفسه قد انفتح على الغرب » . . وكأن الاتحاد السوفيتي طرف في صحيح هذا النقاش .

بل يجب أن نبدأ المناقشة الموضوعية فنحدد حجم التغيير . . ففي هذا المثال نين القدر الذي أعطى لتشجيع القطاع الخاص والأجنبي على الاستثمار . . وما هي ضوابطه ؟ وهل هي كافية ؟ وهل هناك مخاطر على الاقتصاد القومي من ذلك أم أن هناك حاجة ملحة إلى هذه الاستثمارات ؟

بهذا المنهج العقلاني المستنير في عرض الوقائع واستخلاص الرأي يمكن لنا أن نجري حواراً موضوعياً ينير الطريق أمام المناقشة .

ثم إنني أرجو فيما أبعده من رأي الأ أقع في التناقض الذي يقع فيه بعضنا أحياناً ، حينما يدعو إلى الحرية والديموقراطية ، والرأي الآخر ، بل إلى الترحيب بقيام المعارضة ثم يضيّق بهذا كله ويتحدث من منطق « الشمولية » التي يرفضها . والذي يقول مثلاً إنه لا يوجد لدينا « وضوح فكري » يقدم من جديد ولو بحسن نية دعوة إلى العودة إلى الشمولية في الفكر ، وينسى أنه وقد قامت أحزاب سياسية ، فإن على كل حزب سياسي أن « يوضح فكره » وأنه لا يمكن أن نصوغ « فكراً موحداً » في ظل نظام يقوم على التعدد . .

وحيثما كنا نقول فيما مضى الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب ،
أيجوز لأحدنا اليوم بنفس المنطق الذي يرفضه أن يقول « الحرية كل الحرية لأنصار
الديموقراطية ولا حرية لأعداء الديموقراطية » !

بهذا المنهج في عرض الوقائع واستخلاص الرأي . . سأحاول أن أتقدم مستكشفاً
معالم الطريق الذي بدأنا السير فيه منذ ١٥ مايو ١٩٧١ . وسنجد أننا نواجه علامة
استفهام كبيرة تحكم كل التساؤلات الأخرى . .

علامة استفهام كبيرة : أطريق الديموقراطية الذي اخترناه كان تضحية بطريق
الاشتراكية الذي كنا نحض عليه ، أم أنه كان مزجا محتملاً بين الاثنين ؟ وإلى أى حد
يؤثر هذا المزج في كل منها ؟ إلى أى حد يبعدها مزج الديموقراطية مع الاشتراكية
عن الإشتراكية بمفهومها العلمى الذى كانت له معالم كادت تتحدد في منتصف
الستينيات ؟ وإلى أى حد يبعدها مزجنا للإشتراكية مع الديموقراطية عن الديموقراطية
بمفهومها الليبرالى الذى كان منتهى أمل الحركات السياسية في مصر قبل الثورة ؟

وبمعنى آخر هل يمكن أن يؤثر قيام ديموقراطية سياسية مبناها تعدد الأحزاب على
منطق التحول إلى الاشتراكية ، لأن الديموقراطية الليبرالية بطبيعتها تقتضى الحد من
تدخل الدولة مما لا يتفق مع طبيعة بناء الاشتراكية ؟ ولأن تحقيق هذه الاشتراكية
يتطلب قدراً أكبر من تدخل الدولة قد يضيق وقد يتسع وفق المراحل التى يقطعها
المجتمع في بلوغ الاشتراكية أو وفق طبيعة هذه الاشتراكية وفي هذه الحالة ألا تصبح
التضحية بجانب من حريات المواطنين أمراً لا مفر منه . ؟

وفي عبارة مبسطة : أقدر أكبر من الديموقراطية وقدر أقل من الاشتراكية ؟ حتى
يمكن أن نحصى حريات الإنسان وكرامته وأدميته ! وأيه ديموقراطية هذه التى نريد لها
قدراً أكبر ؟ أهى ديموقراطية الشعب العامل كما كنا نسميها أو الديموقراطية المعروفة في
الغرب « بالديموقراطية الليبرالية » المرتبطة بحرية النشاط الاقتصادى الفردى ؟

وهل صحيح أن صيغة التحالف ستبقى فعالة عندئذ أم أننا قد نضطر إلى الاحتفاظ بها ذراً « للرماد في العيون » ؟
وهذا السؤال العريض لا يمكن الإجابة عنه إلا من خلال الإجابة على أسئلة فرعية كثيرة ؟

ماذا حدث خلال هذه السنوات الأخيرة ؟ أصبح أننا تراجعنا في أى جانب من جوانب الإصلاح الزراعى ؟ ما هو التطور الذى لحق القطاع العام وهل يمكنه أن يستمر ويزدهر إذا نبذنا التأميم كوسيلة لإحداث التغيرات الاجتماعية ؟
ما الذى لحق حقوق العمال والفلاحين ؟ هل زادت أم نقصت ؟
ما الذى انتهى إليه هدف « تذويب الفوارق بين الطبقات » وهل هو هدف واقعى فى ظل هذه التغيرات الجديدة . . أم أنه سيبقى فى متحف الشعارات نستخرجه ونرفعه فى المناسبات ؟

والى أى مدى سيؤثر تشجيع القطاع الخاص وما يحدثه من نمو وتراكم رأسمالى على تحقيق هذا الهدف ؟

وعلام تقوم دولة المؤسسات وسيادة القانون ؟ أهى ديمقراطية كاملة . . أو أنها ما زالت ما زالت فى مرحلة التحول ؟ أصبح أن بقاء الصحافة فى نطاق الاتحاد الاشتراكى يمثل قيда على حريتها ؟ أصبح أن إحالة بعض القضايا إلى محاكم أمن الدولة أو بقاء اختصاصات المدعى العام الاشتراكى فى فرض الحراسة يتناقض مع الطمأنينة التى نريد تهيئتها للاستثمار الخاص ويمثل إجراء استثنائيا ؟ ما الذى يمثله نقد السنوات السابقة - وبشدة أحيانا - وما الذى يمثله الموقف من القوتين العظميين ؟
هناك تحول فى السياسة الخارجية مرتبط بتغير السياسات الداخلية ؟

وهل كنا « خطأ » طوال السنوات الماضية التى سبقت ١٥ مايو ١٩٧١ ثم اكتشفنا فجأة ذلك وأدركنا أن القطاع العام لا يصلح لنا وأن التحولات الاجتماعية لم تكن إلا ستاراً لفساد القيادة السياسية أو إخفاقها وأن الاشتراكية التى حاولنا

تحقيقها لم تورثنا إلا الفقر ، وفتحت الباب أمام الانحراف وظهور طبقة جديدة ؟
وبماذا نعلل ما كان يقوله المسئولون فينا وقتئذ ، ومنهم من يدعو اليوم إلى أفكار
جديدة يحاكم من خلالها الماضي كله ؟

كيف لنا أن نفرس ما جاء في مضابط المؤتمر الوطني للقوى الشعبية حينما كان
بعض دعاة الحرية اليوم يطالبون وقتئذ بأشد أنواع العزل السياسي ؟
هل هي توبة ؟ أم هي ظروف تغيرت وفرضت تغيراً في المعالجة وأن لكل مرحلة
ظروفها ؟ وأيها أفضل في التعليل ؟

وكيف يمكننا أن نستخلص من تجربة السنوات الماضية نظرية للاشتراكية
الديموقراطية ؟ وما هو مرجعنا في هذه الاشتراكية الديمقراطية ؟ ، هل هي نصوص
الدستور أو اجتهادات أساتذة الجامعات والمفكرين ؟ وهل سيكون لها مفهوم واحد
عند الأحزاب المختلفة ؟ وإذا كانت حماية الوحدة الوطنية أو الحفاظ على السلام
الاجتماعي قد يكون مقبولاً لدى كل الأحزاب . . فهل يكون مستساغاً أن نقول
لحزب يقع قريباً من اليمين أو من إعطاء حجم أكبر للاستثمارات الخاصة . . عليك
أن ترتضى أيضاً « حتمية الحل الاشتراكي والحفاظ على حقوق العمال والفلاحين » لأن
التمسك بتطبيق الاشتراكية ولو شعاراً هو صك الغفران الذي يجعل الحزب وحده في
نطاق المسموح به والمقبول ؟

إن المدخل الطبيعي للرد على هذه الأسئلة يقتضى أن نبدأ بما انتهينا إليه في
التجربة حتى الآن . . فلا أريد لهذه الدراسة أن تتحول إلى مجرد سرد تاريخي
متتابع . . أو إلى أن تصبح مجرد دراسة أكاديمية مقسمة إلى أبواب أو فصول يسودها
ترتيب البحث العلمي ، بل إنني سأقدم من الموضوعات ما يبدو أكثر اتصالاً بالحاضر
وتأثيراً على المستقبل . .

لقد كان آخر تنويع لتحولنا إلى الديمقراطية هو السماح بقيام أحزاب سياسية ؟
فا هو موقع هذه الأحزاب من التطورات الاقتصادية والاجتماعية ؟ وإلى أين قد

تقودنا هذه التجربة ؟ وهل كانت نضحية بالاشتراكية كما كنا نفهمها ؟ وهل هي انطلاق ليبرالى مندفع فى إباحة تعدد الأحزاب ؟ أو أنه تطور وئيد محسوب وموجه . . وهل سد هذا التطور ما كنا نسميه فراغاً سياسياً ؟ وهل كفل تعدداً حقيقياً فى الآراء ؟ أو أنه - كما يقول البعض - لا يزال يمثل تحولاً من تنظيم « جماهيرى » واحد إلى تنظيم « حزبى » واحد يرتبط بالسلطة ويعيش فى كنفها ويستمد حياته من استناده إليها ، ويقوم على جانبيه تنظيمان هامشيان لا حول لهما ولا قوة . . وأنه لم يقض على كل ملامح « النظام الشمولى » الذى نسبت إليه أزمة الديمقراطية فى مصر !

وهل صحيح أن نظام الأحزاب قد يوجد تناقضاً دستورياً بين سلطات رئيس الدولة بوصفه رئيساً للجمهورية يشارك فى رسم السياسة العامة للدولة مع الحكومة « الحزبية » وبين صلاحياته بوصفه حكماً بين السلطات مستقلاً عن سياسة الأحزاب لا ينحاز إلى واحد منها ؟ وهل هناك حلول دستورية للمشاكل التى قد تنشأ عن ذلك ؟

وهل يمكننا أن ندير حواراً « موضوعياً » حول كل هذا بعيداً عن الانفعال والتجريح ؟

وهذه المجموعة من الأسئلة المتعلقة بالأحزاب والثورة هى أول موضوع نتناوله فى هذه الدراسة بالتحليل والبحث . . وأرجو أن يتاح لى بعدها متابعة الإجابة على كثير من الأسئلة المتعلقة بتجربة التحول إلى الديمقراطية لنحاول أن نتبين معالم الاشتراكية الديمقراطية . . من واقع الممارسة والتجربة .